

نتابع شرّاح التلخيص فيما عقبوا به على تعريف القزويني نجدهم يضيفون إليه عبارة "في الآخر"؛ أي اتفاق الفاصلتين في كونهما على حرف واحد كائن في آخرهما.^(١) وهذه إضافة قصد منها إبراز البعد المكاني لبنية السجع، غير أننا حين نعرضها على القانون الذي رده مجتمع البلاغيين والنقاد القدامى والمتمثل في اشتراط بناء السجع على الوقف تحقياً لدوره الإيقاعي - يتكشف أن ذلك التحديد المكاني لا ينبغي أن يُسلم به تسليمًا تاماً؛ فالتوافق لا يكون واقعاً في الحرف الأخير إلا إذا كان الوقف بالسكون. والحقيقة أن تحديد شرّاح التلخيص لموضع السجع لا يضع في الحسبان الحالات التي يكون الوقف فيها حرفاً لاحقاً لحرف التسجيع، كحالات: الوقف بألف الإطلاق، أو هاء السكت، وهذه إشكالية يُعنى البحث بالتوقف عندها في فصل لاحق.

بيد أن تعريف السجع الذي صاغه وتداوله جمهور البلاغيين والنقاد يعد لافتاً للنظر؛ ذلك أنه لا يركز على الظاهرة الأساسية المنتجة للسجع؛ ظاهرة التكرار الحرفي، قدر تركيزه على الظاهرة المصاحبة للتكرار، والمتمثلة في توافق الفاصلتين في الحرف الأخير، وذلك المسلك راجع إلى أن عناية القدماء بالتتويجات الشكلية المعتمدة على الحرف إنما كانت تتم في إطار رصدى أوسع، هو العناية بالدال بالدرجة الأولى، ومن ثم كان هناك حديث عن توافق نوال الفواصل، لا عن التكرار الحرفي المهيء للسجع.

ونقف في حد السجع على عنصر لم تستطع المحاولات المتكررة للبيت في أمره إنهاء القول فيه؛ ذلك العنصر هو "الوزن"، فقد وجدنا الخليل والرماني والرازي ومن سار على نهجهم في التعريف بالمشابهة يشددون على تنديل تعريف السجع بعبارة "من غير وزن" مؤكدين الفروق بين السجع والقافية باعتبارهما نظيرين. إلا أن في آثار البلاغيين والنقاد التعريفية ما يشير إلى توسع مفهوم السجع، فالعلوي (ت ٧٤٩هـ) يجعل "الوزن" عنصراً أساسياً في حده، إذ يقرر أن معنى السجع هو: "اتفاق الفواصل في الكلام المنثور في

(١) انظر: شروح التلخيص، مختصر العلامة سعد الدين النفاذاني على تلخيص المفتاح، ومواهب الفتح، وعروس الأفراح، ج٤، ص ٤٤٥.